منظمة الصحة العالمية

لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي
الاجتماع التاسع
البند ٤-٣ من جدول الأعمال المؤقت

EBPBAC9/7
٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨

لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

تقرير من الأمانة

١- إن المناقشات التي دارت في جمعية الصحة العالمية الحادية والستين بخصوص تقرير مراجع الحسابات الداخلي تضمنت اقتراحاً لإنشاء لجنة خبراء مستقلين استشارية في مجال المراقبة، كما تضمنت التعليقات المبداة على الاقتراح.[١] وقد تم تحديد النقاط الواردة أدناه بمجالات ملائمة لعمل لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة وفقاً لاحتياجات المنظمة في الوقت الراهن:

- **تقديم التقارير عن الشؤون المالية** – السياسة المالية والمساءلة والشفافية
- **إدارة المخاطر والرقابة الداخلية** – إدارة المخاطر ونُظم الرقابة والمخاطر الرئيسية
- **الأخلاقيات** – المسائل الأخلاقية الرفيعة المستوى والتي تنطوي على مخاطر محدقة بالسمعة
- **المراقبة الداخلية** – تطبيق المعايير ومراجعة خطة العمل والنتائج الهامة والتنفيذ
- **المراجعة الخارجية للحسابات** – نطاق مراجعة الحسابات لفترة السنتين ومراجعة خطة العمل والنتائج الهامة.

الخبرة السابقة

٢- في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ قرر المجلس التنفيذي، في قراره م ت١٠٣ق٨، إنشاء لجنة لمراجعة الحسابات. وعقدت لجنة مراجعة الحسابات التابعة للمجلس التنفيذي اجتماعها الأول في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠؛ وقد ضمت ستة أعضاء من المجلس التنفيذي أو من بدلائهم، بواقع عضو واحد من كل إقليم من أقاليم المنظمة. وقامت اللجنة في اجتماعها الأول باستعراض اختصاصاتها[٢] التي نُقحت فيما بعد لضمان مواءمتها مع اختصاصات لجان المجلس الأخرى وملاءمة الأدوار المحددة.[٣] وبينت الاختصاصات المنقحة، أن عمل لجنة مراجعة الحسابات ذو طابع استشاري.

---

١ انظر الوثيقة ج ص ع٦١/٢٠٠٨/ سجلات/٣، المحضر الموجز للجلسة الثانية للجنة "ب"، الفرع ٣ (بالإنكليزية).

٢ انظر الوثيقة م ت١٠٥/٣٨.

٣ انظر الوثيقة م ت١٠٦/٧ والقرار م ت١٠٦ق١.

٣- ومن الأمور التي اكتست أهمية بالغة بالنسبة إلى عمل لجنة مراجعة الحسابات اشتراط أن يتمتع أعضاؤها بخلفية في الشؤون المالية وشؤون مراجعة الحسابات والشؤون الإدارية.[١] بيد أنه على الصعيد العملي نادراً ما تم تطبيق هذا الاشتراط، وفي حالات كثيرة كان أعضاء اللجنة من ذوي الخلفية في مجال الصحة العمومية.

٤- وخلال عمر اللجنة الممتد خمسة أعوام صودفت صعوبات وحالات عدم كفاءة فيما يتعلق بالتعاون مع سائر لجان المجلس، وتحديداً لجنة الإدارة والميزانية والشؤون المالية ولجنة تطوير البرنامج، وعلى الرغم من أن لجنة مراجعة الحسابات تنظر في المسائل البرمجية التي يبلغ عنها مراجع الحسابات الداخلي فقد انعدمت الصلة بلجنة تطوير البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك شملت وظائف كل من لجنة مراجعة الحسابات ولجنة الإدارة والميزانية والشؤون المالية استعراض تقارير مراجع الحسابات الخارجي، الأمر الذي تسبب في ازدواجية الجهود.

الآلية القائمة

٥- في إطار عملية إصلاح أساليب عمل المجلس التنفيذي، ولمصلحة الكفاءة، قرر المجلس التنفيذي في دورته الرابعة عشرة بعد المائة إلغاء لجانه الثلاث التي كانت موجودة آنذاك، وإنشاء لجنة واحدة تُدعى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة.[٢] وتلك اللجنة عقدت اجتماعها الأول في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، واختصاصاتها تشبه إلى حد بعيد اختصاصات اللجان الثلاث التي سبقتها مجتمعة. وعند مقارنة اختصاصات اللجنة الحالية باختصاصات اللجان الثلاث السابقة تبين أنها حافظت على التمثيل الجغرافي نفسه، ومع ذلك فإنها تضاعف عدد الأعضاء وتتجنب أي ذكر للخبرات المطلوبة.[٣]

الاعتبارات ذات الصلة

٦- إن أهم مسألة ينبغي وضعها في الاعتبار لدى إنشاء أي لجنة استشارية في مجال المراقبة هي ما يلزم أن يتمتع به أعضاؤها من خبرة واستقلالية. ولتلافي حالات عدم الكفاءة التي ظهرت في الماضي، ولتلبية احتياجات المنظمة، يلزم، من أجل مصلحة اللجنة، تحديد وتأمين الخبرات المتعددة التخصصات والتي تشمل الصحة العمومية والإدارة والشؤون المالية والمحاسبة والشؤون القانونية. ومن الأمور المهمة بالمثل أن يكون أعضاء اللجنة مستقلين تماماً عن الأمانة وعن الدول الأعضاء، وذلك لضمان إسداء مشورة خبراء حيادية.

٧- ومن الضروري أن يتم إنشاء اللجنة الاستشارية في مجال المراقبة وفقاً لنظام تصريف شؤون المنظمة وأن يتم تحديد الأدوار الملائمة. ولا ينبغي التعدي على مسؤولية المدير العام وسلطته ولا تقليص دور المدير العام بوصفه كبير الموظفين الإداريين. وينبغي أيضاً أن يوضع في الحسبان كل من النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين ومسؤولية مراجع الحسابات الخارجي أمام جمعية الصحة. ويمكن أن تعمل اللجنة الاستشارية في مجال المراقبة على نحو مستقل عن سلطة المدير العام وتكون لها صفة استشارية لفائدة الدول الأعضاء، ومع ذلك هناك مخاطر أن تتطور هذه اللجنة على نحو غير ملائم لتصبح لجنة إدارية ذات سلطة تنفيذية بحكم الأمر الواقع.

---

١ انظر ملحق القرار م ت١٠٦ق١.

٢ انظر القرار م ت١١٤ق٤.

٣ انظر ملحق القرار م ت١١٤ق٤.

٨- وستعتمد اللجنة الاستشارية في مجال المراقبة، كي تضطلع بدورها، على وحدة هدف الدول الأعضاء وعلى التزام الدول الأعضاء إزاء العمليات الخاصة بالبرنامج والميزانية والإدارة وسائر عمليات المراقبة المحددة. وتنطوي مهمة إنشاء تلك اللجنة على ما هو أكثر من مجرد اعتماد أحد النماذج الحالية: فبعض النماذج الممكنة لم يثبت صلاحيته وقد لا يكون ملائماً للمنظمة. وعلاوة على ذلك سيلزم تأكيد الدعم الكامل لأي تغيير من قبل الدول الأعضاء، وينبغي معالجة مسائل من قبيل القيمة المضافة المتوقعة وتكاليف المعاملات.

٩- ويمكن وضع الخيارات المبينة أدناه في الحسبان لتحسين فعالية المراقبة.

- يمكن دراسة خبرات وكالات الأمم المتحدة الأخرى فيما يتعلق بإنشاء وتشغيل لجان الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، وهو ما يتيح الوفاء بمتطلبات منظمة الصحة العالمية عن طريق تطبيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

- يمكن تقييم عمل وتشكيل لجنة البرنامج والميزانية والإدارة القائمة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحسين فعالية تلك اللجنة. ويمكن توقع أن يكون هذا الخيار هو الأقل تكلفة والأيسر تنفيذاً.

- يمكن إنشاء لجنة استشارية في مجال المراقبة في صورة لجنة فرعية منبثقة عن لجنة البرنامج والميزانية والإدارة. ويقتضي هذا الخيار أن يتمتع بعض أعضاء لجنة البرنامج والميزانية والإدارة بخبرات معينة، كما أنه سيزيد تكاليف المعاملات زيادة بسيطة.

- يمكن إنشاء لجنة خبراء مستقلين استشارية في مجال المراقبة بالإضافة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة وعلى نحو مستقل عنها. ولا غنى عن الوفاء بالاشتراطات الأساسية التالية لنجاح هذا الخيار: الاتفاق على تعريف لكلمة "مستقلين" وكلمة "خبراء" وعلى تعريف العلاقة بين اللجنة الاستشارية وبين لجنة البرنامج والميزانية والإدارة؛ وقبول جمعية الصحة لكل من التكاليف الإضافية المتوقعة ومصدر التمويل.

الإجراء المطلوب من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة

١٠- اللجنة مدعوّة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير والنظر في كيفية المضي قدماً في معالجة هذه المسألة.

= = =